الأمم المتحدة

A/65/873–S/2011/381

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 June 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التطورات الحاصلة في أفغانستان. وهذا هو أول تقرير يُقدم عملا بذلك القرار.

٢ – ويتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في أفغانستان منذ تقريري السابق المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠١١ (A/65/783-S/2011/120)، وكذلك ملخصاً لأهم التطورات السياسية والأمنية؛ والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان؛ والجهود الهامة التي بذلتها الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان في أفغانستان.

270611 270611 11-37911 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

ألف – الحالة الأمنية

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد الحوادث الأمنية بنسبة ٥١ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٠. وشمل معظم هذه الحوادث وقوع اشتباكات مسلحة واستخدام العبوات الناسفة اليدوية الصنع. وزادت الهجمات الانتحارية بشكل كبير منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١، حيث شُنت هجمات انتحارية في ١٧ نيسان/أبريل، من ضمنها خمس هجمات معقّدة، وهو عدد يفوق ما كان عليه في أي شهر من عام ٢٠١٠. كما زادت عمليات خطف واغتيال المواطنين الأفغان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهدت مدينة قندهار والمناطق المجاورة لها معظم الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث وقع فيها ربع العدد الإجمالي للهجمات وأكثر من نصف عدد عمليات الاغتيال المسجَّلة في جميع أنحاء البلاد.

٤ – وفي ١ نيسان/أبريل، تحوّلت مظاهرة ضد حرق القرآن الكريم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعمال عنف حيث نهب المتظاهرون مجمع بعثة الأمم المتحدة في مزار شريف. وقُتل أثناء ذلك ثلاثة موظفين دوليين في البعثة وأربعة حراس دوليين. وكان هذا الحادث ثالث هجوم مباشر على مباني الأمم المتحدة يقع في ١٧ شهراً، حيث أتى في أعقاب الهجوم الذي شُن على مكتب البعثة في هرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ والهجوم الذي استهدف دار الضيافة في بختار في كابُل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد سافر مدير ديواني ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن على الفور إلى أفغانستان للقاء الموظفين ومناقشة الحادث مع السلطات الأفغانية. واتخذت تدابير إضافية لتسريع العملية الجارية لتعزيز أمن مكاتب البعثة وأماكن الإقامة التابعة لها.

٥ – وقامت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بتكثيف وتنويع عملياتهما، حيث واصلت تمشيط بعض المناطق لانتزاعها من قبضة المتمردين. وفي الوقت ذاته، لا تزال حركة التمرد تتمتع بالقدرة على التكيُّف، حيث أبدت قدرة على شن هجمات مذهلة، كالهجوم المعقَّد المتعدد الأوجه الذي استهدف مبان حكومية في مدينة قندهار في ٧ أيار/مايو، عقب فرار ٤٨٨ من السجناء السياسيين من سجن قريب يوم ٢٥ نيسان/أبريل.

٦ – وواصل المتمردون شن هجمات غير متكافئة ضد مسؤولي الأمن الأفغان، وخاصة قادة الشرطة الرفيعو الرتبة. ومن بين الأمثلة على هذه الهجمات مصرع قائد شرطة مقاطعة قندهار في مقر قيادته في ١٥ نيسان/أبريل، في حين قُتل قائد المنطقة الشمالية، الفريق

محمد داود داود في هجوم وقع يوم ٢٨ أيار/مايو، وأسفر أيضا عن إصابة قائد القيادة الإقليمية الشمالية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بجراح. وتزايدت الهجمات التي يشنها المتسلِّلون ضد المجمعات العسكرية ومراكز التجنيد في الشمال الشرقي والشرق. فقد أسفر الهجوم الذي استهدف مركزاً للتجنيد تابع للجيش الوطني الأفغاني في مقاطعة كُندز يوم ١٤ آذار/مارس عن مقتل أكثر من ٣٠ شخصاً وكان دليلا على نية المتمردين تقويض الجهود المبذولة لتعزيز قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت عدة مظاهرات في المساجد والجامعات والمراكز الحضرية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والشرقية والجنوبية الشرقية من أفغانستان. واحتج المتظاهرون، الذين كانوا يعدُّون بالآلاف في عدة أماكن (كما كان الحال في قندهار يوم ١٣ نيسان/أبريل)، ضد أنشطة القوة الدولية، بما في ذلك عمليات التفتيش الليلية والمضايقات المزعومة واعتقال الشخصيات الدينية، وأعربوا عن شعور إحباط عام تجاه المجتمع الدولي في أفغانستان. وهذا النوع من الاضطرابات المدنية مؤشرٌ على استياء أوسع لدى الجمهور، ويمثل خروجاً عن المظاهرات المتفرقة التي جرت في وقت سابق ضد الوجود الدولي المدني والعسكري ويثير قلقا جدياً، بالنظر إلى إمكانية حدوث أعمال شغب عنيفة منظَّمة ضد المجتمع الدولي.

باء - التطورات السياسية

٨ - استمرت الاحتجاجات السياسية داخل مجلس الشعب (وِلسي جِركه) بمجلس النواب في الجمعية الوطنية المنتخب حديثاً لما يقرب من أربعة أشهر بعد افتتاحه. وكان من ضمن أنشطة محكمة خاصة مثيرة للجدل أُنشئت في كانون الأول/ديسمبر للنظر في المسائل الانتخابية عملية استثنائيةٌ لإعادة فرز بطاقات الاقتراع. وقد تمت عملية إعادة الفرز في ٢٧ نيسان/أبريل، ولكن نتائجها لم يكشف عنها علناً حتى الآن.

٩ - وانتهت الجمعية الوطنية من اختيار المجلسين الإداريين لمجلس الشعب ومجلس الشيوخ (مِشرانو جركه)، وهما هيئتان ذواتا تمثيل واسع النطاق من الناحية الإقليمية والعرقية، على الرغم من عدم مشاركة المرأة فيهما. وقد اختير أيضا رؤساء وأعضاء اللجان الدائمة - ١٨ في مجلس الشعب و ١٢ في مجلس الشيوخ - علماً بأن ما يقرب من ثلثي النواب في مجلس الشعب هم نواب جدد.

١٠ - وتواصل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة التوعية السياسية. ففي اجتماع مجموعة الاتصال الدولية الذي عقد برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي يوم ٣ آذار/مارس في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، شدد وزير خارجية أفغانستان، زلماي رسول، على أن المجلس

الأعلى للسلام سيستمر في قيادة جهود المصالحة. كما أعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في هذا الصدد، مشيراً مع ذلك إلى ضرورة أن تُراعى في هذا الدعم السيادة الأفغانية – وهو شعور ردده رئيس المجلس الأعلى للسلام، برهان الدين ربّاني.

١١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار أعضاء المجلس الأعلى للسلام، مرفوقين ومدعومين لوجستياً من قبل بعثة الأمم المتحدة، مقاطعات بَدغيس وخوست وأُروزغان وقندهار وهلمند، وناقشوا موضوعي المصالحة وإعادة الإدماج مع السلطات المحلية والشيوخ والأطراف المشمولة بالمصالحة وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو، قام أيضاً وفد برئاسة رئيس المجلس الأعلى للسلام والرئيس التنفيذي لبرنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان، معصوم ستانيكزاي، بزيارة تركمانستان حيث عقدا لقاءات مع الرئيس ووزير الخارجية ورئيس البرلمان والزعماء الإقليميين في تركمانستان لمناقشة سبل التعاون بين البلدين. وفي الوقت ذاته، لا يزال عدد من شخصيات المعارضة يعترض علناً على جهود المصالحة مع حركة الطالبان. وكان لقاءٌ جمع هذه الأطراف السياسية الفاعلة في كابُل في مطلع شهر أيار/مايو قد استقطب نحو ١ ٥٠٠ مشارك.

١٢ – وبالتشاور مع المجلس الأعلى للسلام، أشرك ممثلي الخاص والبعثة ممثلي مجالس المقاطعات والقيادات الدينية والمجتمعية وكذلك هيئات المجتمع المدني والشباب والجماعات النسائية والجماعات السياسية الناشئة لمناقشة موضوعي السلام والمصالحة وسبل إشراك جماعات المعارضة فعلياً وبدء حوار شامل مع جميع شرائح الشعب الأفغاني. وفي الوقت ذاته، وبتوجيه من ممثلي الخاص، يقوم فريق دعم السلام التابع لبعثة الأمم المتحدة بالترويج لتدابير بناء الثقة، وذلك من خلال الدعوة لإتاحة سبل الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم وإطلاق سراح المعتقلين وحماية المدنيين، بما في ذلك امتثال جميع أطراف النزاع للقانون الإنساني الدولي. وتعمل البعثة على الترويج لهذه المسألة الأخيرة من خلال العمل المباشر مع الأطراف، وذلك بحثّها على تقليل المخاطر المحدقة بالمدنيين وتقديم توصيات بشأن كيفية القيام بذلك. ويمكن أن تشكل هذه التدابير أساساً لتحرك ما قدماً في عمليتي السلام الوطنية والإقليمية.

١٣ – وأفادت تقارير بإحراز بعض التقدم في إعادة إدماج المتمردين. فوفقاً لما ذكره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدير إحدى وحدات الصندوق الاستئماني ويوفر الدعم الفني والتشغيلي للأمانة المشتركة لبرنامج السلام وإعادة الإدماج، بلغ بحلول نهاية أيار/مايو عدد الأفراد الذين انضموا إلى البرنامج منذ بدايته ١ ٨٠٩ في ١٧ مقاطعة. وقد جرت في قندهار على وجه الخصوص، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، عمليتا إدماج شملتا عناصر من حركة

الطالبان، وهو تطور هام في منطقة لم تشهد حتى الآن سوى تقدماً محدوداً. ومع ذلك، واصل عدد كبير من المراقبين الوطنيين والدوليين التشكيك في خلفية الكثير من الأفراد الذين انضموا إلى البرنامج.

١٤ - وقام مؤتمر استعراض برنامج السلام وإعادة الإدماج، الذي عقد يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو في كابل، بتقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن ووافق على اتخاذ تدابير لتعزيز تنفيذ البرنامج. وخلال المؤتمر، أعرب بعض الحكام عن إحباطهم من بطء بدء تنفيذ البرنامج وشددوا على ضرورة مخاطبة المجتمعات المحلية لا فرادى المقاتلين السابقين. وأقرت الوثيقة الختامية، التي تسلط الضوء أيضا على البُعد الجنساني لهذه العملية، بأن المصالحة وإعادة الإدماج جزءان هامان لا يتجزآن من عملية السلام عموماً، وهدفان يعزِّز كل منهما الآخر ضمن البرنامج.

جيم - التعاون الإقليمي

١٥ - واصلت حكومة أفغانستان حوارها وتعاونها مع البلدان المجاورة. ففي يومي ٧ و ٨ آذار/مارس، زار وزير داخلية جمهورية إيران الإسلامية، مصطفى محمد نجار، كابُل لبحث المزيد من سبل التعاون في جهود مكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة وكذلك جهود مكافحة الإرهاب. وفي ٢٦ آذار/مارس، زار الرئيس كرزاي طهران لإجراء محادثات مع الرئيس محمود أحمدي نجاد.

١٦ - وعُقدت عدة اجتماعات ثنائية بين أفغانستان وباكستان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد التقى رئيس وزراء باكستان يوسف جيلاني بالرئيس كرزاي في كابُل يوم ١٦ نيسان/أبريل. وزار الرئيس كرزاي إسلام أباد يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه، حيث التقى بالرئيس آصف علي زرداري ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى. وعند ختام زيارة الرئيس كرزاي، وقّع وزير خارجية أفغانستان، رسول، ووزيرة الدولة للشؤون الخارجية في باكستان، حنا ربّاني كْهر، على إعلان مشترك يحدد رؤية مشتركة للعلاقات الثنائية السلمية. وعُقد الاجتماع الافتتاحي للجنة المشتركة بين أفغانستان وباكستان من أجل المصالحة والسلام في إسلام أباد يوم ١١حزيران/يونيه. وأشار البيان المشترك الذي صدر عقب الاجتماع إلى أن باكستان أعربت عن تأييدها الكامل للجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام من أجل تعزيز السلام والمصالحة في أفغانستان، وأكدت تعاون باكستان ودعمها لجهود المجلس. واتفق الجانبان على أن يكون المجلس الأعلى للسلام بمثابة أمانة اللجنة المشتركة. وفي ١٢ حزيران/يونيه، دخل اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان حيّز النفاذ بعد تأخير دام أربعة أشهر. وفي تطور منفصل، استؤنفت الاجتماعات الثلاثية بين

أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة بعقد اجتماع في إسلام أباد يوم ٣ أيار/مايو واجتماع للمتابعة في كابُل يوم ٢٤ أيار/مايو.

١٧ - وفي ١٢ أيار/مايو، قام رئيس وزراء الهند، مانموهان سينغ، بأول زيارة له لأفغانستان منذ عام ٢٠٠٥، وأعلن أمام جلسة مشتركة للبرلمان عن تقديم مساعدة اقتصادية إضافية إلى أفغانستان. كما أبلغها رئيس الوزراء بتأييد الهند للجهود الأفغانية المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية.

١٨ - ورأت مبادرات متعددة الأطراف النور أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى هامش المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول يوم ١٠ أيار/مايو، تبادل وزراء وممثلون رفيعو المستوى من الاتحاد الروسي، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، وتركمانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، والمملكة العربية السعودية، والهند، وكذلك ممثلي الخاص وجهات النظر حول أفغانستان، مؤكِّدين مجدداً التزامهم بسيادتها وعدم قابليتها للتقسيم ووحدة أراضيها. واتفق جميع المشاركين على بدء التحضيرات لمؤتمر اسطنبول بشأن أفغانستان، الذي سيُعقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٩ - وأنشأ فريق الاتصال الدولي في اجتماعه بمدينة جدة فريقاً عاملا معنياً بالتعاون الإقليمي إلى جانب ثلاث فرق عاملة موضوعية أخرى (تعنى بالمصالحة، والانتقال، والالتزام الطويل الأمد). واجتمع الفريق العامل المعني بالتعاون الإقليمي للمرة الأولى يوم ٣ حزيران/يونيه. وأعاد الاجتماع، الذي شارك في رئاسته كل من ممثل تركيا الخاص لأفغانستان وباكستان وممثلي الخاص، تأكيد التزام الجهات الفاعلة الإقليمية باستقرار أفغانستان وازدهاره الاقتصادي من خلال المشاركة الإقليمية البناءة. وفي تطور منفصل، أعلنت أفغانستان عزمها تقديم طلب للحصول على صفة مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون.

ثانيا - حقوق الإنسان

٢٠ - ظلّت حماية المدنيين شاغلا فائق الأهمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إذ وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقوع ٢ ٩٥٠ ضحية في صفوف المدنيين بسبب النزاع (بما في ذلك ١ ٠٩٠ وفاة و ١ ٨٦٠ إصابة بجروح بين صفوف المدنيين الأفغان)، وهو ما يمثِّل زيادة بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ٢٠١٠. ويُعزى إلى العناصر المناوئة للحكومة وقوع ٢ ٣٦١ ضحية في صفوف المدنيين (٨٠ في المائة من مجموع عدد الضحايا المدنيين)، في حين كانت القوات الموالية للحكومة هي المسؤولة عن وقوع

٢٩٢ ضحية في صفوف المدنيين (١٠ في المائة من العدد الإجمالي). أما النسبة المتبقية البالغة ١٠ في المائة، فلم يمكن تحديد المسؤولية عنها. وتُعزى جزئيا زيادة عدد الضحايا المدنيين، الذي جاء عقب إعلان طالبان عن هجوم الربيع يوم ٣٠ نيسان/أبريل، إلى توسيع نطاق عمليات العناصر المناوئة للحكومة والقوات الموالية للحكومة في مختلف أنحاء البلاد، ولا سيما في الشمال والمناطق الموجودة على الحدود مع باكستان.

٢١ - ووقعت غالبية الضحايا بين المدنيين في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الشرقية. ويُعزى سقوط العدد الأكبر من القتلى والجرحى المدنيين إلى الأجهزة المتفجرة اليدوية الصُنع التي زُرعت على طول الطرق المزدحمة والهجمات الانتحارية التي شنتها العناصر المناوئة للحكومة في المناطق المدنية المأهولة بالسكان. كما أسفرت الهجمات التي تستهدف قوافل ومباني وموظفي الحكومة والقوات الموالية لها وكذلك المتعاقدين المدنيين الذين يوفرون الخدمات اللوجستية للقوات الموالية للحكومة، عن سقوط أعداد متزايدة من الضحايا في صفوف المدنيين. وبالرغم من تصريحات حركة الطالبان العلنية التي تقول فيها إن الهجمات ينبغي أن تستهدف الأهداف العسكرية دون غيرها وتكفل حماية المدنيين، فقد تواصلت الهجمات العشوائية ضد المدنيين. ففي ٢١ أيار/مايو مثلا، أعلنت طالبان مسؤوليتها عن هجوم انتحاري على مستشفى تابع للجيش الوطني في كابل أسفر عن مقتل ستة مدنيين وجرح ٢٣ طالبا في الطب. كما ازدادت حوادث تخويف المدنيين المرتبطين بالحكومة والقوات الموالية لها واختطافهم واغتيالهم، مما زاد في انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالأفغانيين وتباطؤ الجهود المبذولة في مجالي الحوكمة والتنمية.

٢٢ - وواصلت القوات الموالية للحكومة استخدام الهجمات الجوية والغارات الليلية من أجل استهداف العناصر المناوئة للحكومة، مما أسفر في بعض الأحيان عن سقوط ضحايا بين المدنيين ووقوع أضرار في الممتلكات. وفيما قدمت القوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة اعتذارات علنية ونظرت في طلبات متعلقة بالتعويض بعد مثل هذه العمليات، استمرت هذه الحوادث في تأجيج التوترات بين القوات الموالية للحكومة والمجتمعات المحلية. ووقع العديد من المظاهرات العنيفة احتجاجا على وقوع ضحايا مدنيين وعلى الغارات الليلية، وعرف بعضها تسلل عناصر مناوئة للحكومة ومجموعات أخرى، مما أسفر عن وقوع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين.

٢٣ - وخلال الفترة المستعرضة، عمل فريق الأمم المتحدة القُطري عن كثب مع هيئات المجتمع المدني والسلطات الحكومية بشأن تعديلات على مشروع اللائحة التنظيمية المتعلقة بمراكز حماية المرأة الذي تقدمت به وزارة شؤون المرأة ووزارة العدل. وكانت المشاريع

السابقة للائحة التنظيمية قد أثارت أسئلة حول الإدارة المستقلة المتواصلة للمراكز من قِبل جماعات المجتمع المدني ومدى حماية حقوق المرأة، بما في ذلك ضد الإعادة القسرية إلى الأُسر وعدم الموافقة على الكشف عن المعلومات لسلطات إنفاذ القانون. وأوصى الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي، الذي يضم خبراء قانونيين وطنيين ودوليين، من بينهم خبراء من الأمم المتحدة، بتعديلات من شأنها حماية حقوق المرأة على نحو كامل. وقد أُدخلت التعديلات في الصيغة النهائية للائحة التنظيمية التي قُدمت، أثناء كتابة هذا التقرير، إلى اللجنة الفنية المعنية باستعراض التشريعات والتابعة لمجلس الوزراء من أجل الحصول على موافقة الحكومة.

٢٤ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة رصد تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك تتبع جهود الشرطة والمدعين العامين والقضاة من أجل تطبيق القانون، وهو القانون الذي يجري إنفاذه الآن في ١٠ مقاطعات فقط من بين ٣٤ مقاطعة. واستضافت البعثة حلقات عمل في جميع مناطق البلاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل التوعية بهذا القانون ونتائج تقرير البعثة عن الممارسات التقليدية الضارة بالنساء والبنات الذي نُشر في أواخر عام ٢٠١٠. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن كثب مع لجنة القضاء على العنف ضد المرأة من أجل التشجيع على تنفيذ القانون. وفي العديد من المناطق التي يتسم فيها حضور نظام العدالة بالضعف، تواصل السلطات إحالة كل الشكايات تقريبا المتعلقة بالعنف العائلي وقضايا الهروب من البيت إلى آليات حل النزاعات التقليدية. وتُوجَّه في غالب الأحيان تهمة ارتكاب جريمة الزنى أو نية ارتكابها إلى النساء والبنات اللواتي يهربن من بيوتهن بسبب الاعتداء أو التهديد بتزويجهن قسرا. وبالرغم من الجهود التي تُبذل حاليا من أجل التوعية بقانون القضاء على العنف ضد المرأة، يتواصل اعتقال النساء ومحاكمتهن بتهمة الهروب من البيت. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أيدت المحكمة العليا أحكام إدانة صدرت في حق نساء من ضحايا الاغتصاب لارتكابهن جريمة الزنى عوقبت بموجبها نساء بالسجن لمدد تصل إلى ١٥ سنة. وواصلت بعثة الأمم المتحدة توثيق حوادث العنف ضد المرأة، بما في ذلك ”جرائم الشرف“ في مقاطعتيْ بدخشان وكُندز والقبض على النساء والبنات بسبب الهروب من البيت واحتجازهن في مقاطعتيْ ننكرهار وبكتيا.

٢٥ - وفي حزيران/يونيه، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار شراكة مع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بتدشين المجموعة الأولى من المآوي الانتقالية بعد الإفراج من السجن في مزار شريف وكابل من أجل النساء الخارجات من السجون. وتقوم منظمة غير حكومية محلية، وهي نساء من أجل النساء

الأفغانيات، بتنفيذ هذه المبادرة. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع إعادة إدماج السجينات بنجاح في الحياة المدنية قبل الإفراج عنهن وبعده، بما في ذلك من خلال توفير المأوى، والغذاء، والدعم الاجتماعي – النفسي، والدعم في مجال بناء القدرات لهن. وتوجد في سجون أفغانستان، إلى غاية حزيران/يونيه، ٦٥٠ امرأة تقريبا، يعيش البعض منهن مع أطفالهن (أكثر من ٢٨٠ قاصرا).

٢٦ – وتواصل بعثة الأمم المتحدة التعاون مع الجماعات المعنية بالعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة من أجل تعزيز دور المجتمع المدني في لجان السلام الخاصة بالمقاطعات والتابعة لبرنامج السلام وإعادة الإدماج. واقترحت البعثة، بالتشاور مع هيئات المجتمع المدني، إنشاء آليات من أجل القيام بعملية فرز الأفراد المراد إعادة إدماجهم والبت في المظالم، ومن أجل معالجة مسألة العفو السياسي ضمن برنامج السلام وإعادة الإدماج. وفي أيار/مايو، ناقش أعضاء من المجلس الأعلى للسلام والمجتمع المدني الأفغاني تنفيذ البرنامج والمساءلة عن الجرائم الخطيرة في حلقة عمل دامت يومين نظمها منتدى المجتمع المدني الأفغاني، وهو منظمة غير حكومية محلية.

٢٧ – وبالرغم من أن حكومة أفغانستان وعدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بتخصيص مليون دولار من ميزانية الدولة للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، فإن الميزانية النهائية لفترة ٢٠١٢/٢٠١١ المقدمة إلى البرلمان لم تخصص سوى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وهذا الأمر، إضافة إلى وجود تأخير مدته ثلاثة أشهر في دفع مرتبات جميع موظفي اللجنة الأفغانية بسبب تأخيرات في التمويل من المانحين الدوليين الرئيسيين، يضع استقلال اللجنة واستدامتها على المدى الطويل في خطر. وتواصل بعثة الأمم المتحدة، مع شركاء دوليين، مساعدة اللجنة كي تجد آلية للتمويل المستدام.

٢٨ – ويواصل الصحفيون الأفغان ووسائط الإعلام الأفغانية العمل في بيئة نزاع معقدة. إذ يذكر العديد من الصحفيين الأفغان في تقارير لهم أنهم يتلقون تهديدات مباشرة من المتمردين من أجل كتابة تقارير إيجابية عنهم أو عدم كتابة تقارير إيجابية عن أنشطة الحكومة. كما دعا بيان صادر عن مجلس العلماء في حزيران/يونيه إلى إغلاق محطة بث تلفزيوني وطنية بارزة بسبب التغطية ”غير الإسلامية“ وانتقد تقارير إحدى الصحف اليومية الرئيسية، مما ساهم في إيجاد مناخ الضغط على البعض من أشد وسائط الإعلام المستقلة مجاهرة برأيها في البلد.

٢٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت البعثة مراكز احتجاز في مختلف أنحاء أفغانستان، لا سيما مرافق مديرية الأمن الوطنية ووزارة العدل من أجل رصد احترام

الضمانات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والمحاكمة العادلة. وسُمح للبعثة بدخول ما يزيد على ٢٤ مرفقا للاحتجاز تابع للمديرية في ٢١ مقاطعة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك كابيسا، وخوست، ولغمان، وكابل، وهرات، وكُندز، وغَرديز. وواصلت البعثة تلقي ادعاءات تتعلق بسوء المعاملة والاحتجاز لمدة طويلة جدا دون توجيه تهمة أو محاكمة، وافتقاد سبل الاستعانة بمحامٍ للدفاع.

٣٠ - ونظمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بشراكة مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، جلسة إحاطة مشتركة بين الوكالات في كابل من أجل متابعة تقرير أفغانستان الأولي المقدم إلى لجنة حقوق الطفل. وأُجريت مناقشات مع السلطات الحكومية وهيئات المجتمع المدني واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تدابير من أجل تعزيز حماية الطفل من العنف والنظر في شواغل اللجنة المتعلقة بمعاملة مرتكبي الجرائم من الأطفال، لا سيما البنات، في نظام العدل ووضعهم في مراكز إعادة التأهيل. وانصب الاهتمام بشكل خاص على وضع استراتيجية وطنية من أجل منع كل أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها، وفرض حظر قانوني على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتعزيز نظام بيانات وطني ووضع برنامج للبحث في هذا الميدان.

ثالثا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المعونة

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة أفغانستان تنفيذ عملية كابل. وإلى غاية شهر حزيران/يونيه، وُضع ١١ برنامجاً من البرامج الوطنية ذات الأولوية، من أصل ما مجموعه ٢٢ برنامجاً، وتجري المشاورات مع الجهات المانحة بشأن مضمون هذه البرامج فضلاً عن تمويلها. وأحرزت مجموعة تنمية الموارد البشرية التي تشمل التعليم، والتدريب المهني التقني، والصحة، وخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، تقدماً ملموساً في أربعة برامج من البرامج الوطنية ذات الأولوية الخمسة المقترحة التي يجري التشاور بشأنها. ودفعت مجموعة البنى التحتية بالبرامج الرئيسية قدماً في قطاعيْ الصناعات الاستخراجية والموارد الإقليمية. وتشمل البرامج الوطنية ذات الأولوية التي أحرز فيها تقدم أقل، برامج في مجال إصلاح الإدارة العامة والحوكمة والعدالة على الصعيد دون الوطني.

٣٢ - وتشمل عملية كابل آلية للرصد واستقاء الآراء بشأن النقاط المرجعية لمؤتمريْ لندن وكابل، وكذلك التقارير المرحلية التي تقدم بعد مرور ١٠٠ يوم لكل من البرامج الوطنية ذات الأولية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استكملت جولة ثانية من تقديم التقارير المرحلية بشأن البرامج الوطنية ذات الأولوية. ومع أن الإطار الحكومي للرصد والإبلاغ لا يزال يتطور، فإن هذه الآلية تشكل خطوة هامة لتيسير الحوار المنتظم في مجال السياسات بين

الوزارات والشركاء في مجال التنمية وبوسعها أن تعزز المزيد من التنسيق بين الجهات المانحة دعما للبرامج الحكومية. وقامت بعثة الأمم المتحدة بتيسير نحو ٣٠ مشاورة بين الوزارات التنفيذية والشركاء الإنمائيين واستعراضا بين الشركاء بشأن تحديد أفضل الممارسات والسبل الكفيلة بمواصلة تعزيز الحوار المنتظم. وفضلاً عن ذلك، تقدم بعثة الأمم المتحدة الدعم حالياً لإشراك المجتمع المدني في الخطة الإنمائية ذات الأولوية في أفغانستان. وقد أنشئت فرقة عمل تضم وزارة المالية وشبكات المجتمع المدني لتيسير المشاورات المنتظمة، وتعمل بعثة الأمم المتحدة حالياً مع ممثلي هذه الشبكات على دعم مشاركتهم في هياكل المجلس المشترك للتنسيق والرصد.

٣٣ - إلا أن وضع الخطة الإنمائية ذات الأولوية لأفغانستان يجري في ظل استمرار عدم وجود برنامج قطري لصندوق النقد الدولي. وفيما لا يزال يتعين التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وصندوق النقد الدولي، يمتنع العديد من الجهات المانحة، التي تؤكد أهمية وجود برنامج لصندوق النقد الدولي كدليل على سلامة وضع الاقتصاد الكلي لأفغانستان، عن تقديم المزيد من الأموال إلى الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان الذي يديره البنك الدولي. ونبهت وزارة المالية المجتمع الدولي إلى أن استمرار عدم وجود برنامج لصندوق النقد الدولي سيؤثر سلبا في قدرة الحكومة على دفع المرتبات، وكذلك في مواصلة تنفيذ البرامج الوطنية.

٣٤ - وسيؤثر استمرار عدم وجود برنامج لصندوق النقد الدولي أيضاً على تنفيذ الشركاء الإنمائيين ما تعهدوا به في مؤتمريْ لندن وكابل من التزامات بشأن تحويل المعونة تدريجياً إلى ميزانية الحكومة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق تمويل الجهات المانحة وفي الدعوة إلى تنفيذ التزامات هذه الجهات بمبادئ فعالية المعونة. وفي نيسان/أبريل، أصدرت الحكومة الاستعراض الذي أجرته للتمويل الذي تقدمه الجهات المانحة إلى أفغانستان، وهو تقرير التعاون الإنمائي (٢٠١٠)، وشاركت في الدراسة الاستقصائية العالمية التي أُجريت بشأن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وأظهرت الاستنتاجات الرئيسية بأن الإصلاحات التي جرت في إدارة الأموال والنفقات العامة بدأت تؤدي إلى تحسينات في الناتج المحلي الإجمالي وتعبئة الإيرادات، ولكن تنفيذ الميزانية لا يزال من الشواغل الرئيسية. ومع أن الاستنتاجات الأولية تشير إلى حدوث زيادة في المساعدة المقدمة عن طريق الميزانية الوطنية، لا تزال هناك ثغرات في مواءمة موارد الجهات المانحة مع أولويات الحكومة، وتنسيق المعونة والمساءلة المتبادلة عن تحقيق النتائج الإنمائية. ولوحظ أن تحسينات إيجابية ملموسة قد تحققت في مجاليْ التعليم والصحة بفضل عمليات التنسيق التدريجية مع الجهات المانحة التي أسفرت عن تسخير أفضل للموارد والمزيد من التنسيق للحوار بين الجهات المانحة والحكومة بشأن السياسات العامة. وبغية تناول

القضايا المتعلقة باتساق المعونة بصورة بناءة، تعتزم الحكومة إنشاء فرقة عمل لوضع خطة عمل متوسطة الأجل من أجل معالجة هذه المسائل مع الجهات المانحة.

٣٥ - وتتوافق الآراء على أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الكامن وراء عملية كابل والحوار القائم بين المجتمع الدولي والحكومة. لذلك، تم الاتفاق على المضي قدماً في إنشاء اللجان الدائمة الثلاث (المعنية بالحوكمة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والأمن) للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في تموز/يوليه.

رابعا - المستجدات في عملية الانتقال

٣٦ - تقدمت عملية انتقال المسؤوليات الأمنية إلى القيادة الأفغانية، على النحو الذي أقر وبدأ العمل به رسمياً في مؤتمر قمة لشبونة لمنظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، مع إعلان الرئيس كرزاي في ٢٢ آذار/مارس للمناطق المرشحة لكي تنتقل المسؤوليات الأمنية فيها اعتباراً من تموز/يوليه. والمناطق السبعة هي مقاطعات كابل (باستثناء قضاء ساروبي)، وبنجشير وباميان، وبلديات هرات (مقاطعة هرات) (وما يناظرها من أقضية)، ومزار شريف (مقاطعة بلخ) ومهتَر لام (مقاطعة لغمان) ولشكركاه (مقاطعة هلمند).

٣٧ - واضطلعت القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي بعملية تخطيط على مرحلتين بالتنسيق مع اللجنة الأفغانية لتنسيق عملية الانتقال التي يرأسها الدكتور أشرف غني. وتركز الخطوة الأولى على الشروط الضرورية للبدء بعملية الانتقال في المناطق المحددة، في حين تتناول الخطوة الثانية الإجراءات اللازمة نحو إنجاز عملية الانتقال والتوصل إلى تولي المؤسسات الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن. والغرض من عملية التخطيط هذه مراعاة العناصر الرئيسية للتنمية والحوكمة التي قد تؤثر في عملية الانتقال الأمني وتدعم النقل المستدام للمسؤولية الأمنية الرئيسية. ومن أولويات الحكومة التصدي لدور أفرقة إعادة إعمار المقاطعات لتفادي وجود هياكل متوازية وضمان تركيز الجهود الدولية على دعم تنمية قدرة المؤسسات الأفغانية وفعاليتها في مجال تقديم الخدمات الأساسية. واتفقت القوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة على ضرورة إقامة صلة وثيقة بين تخطيط عملية الانتقال وأولويات عملية كابل وآلياتها بما يكفل أن تسهم أنشطة الانتقال القصيرة الأجل في التنمية المتوسطة الأجل لأفغانستان.

٣٨ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة، بصفتها مراقباً لهذه العملية، مع الحكومة والمحاورين في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بغية تجنب استحداث عمليات موازية قد تكون لها نتائج

عكسية على تطوير المؤسسات الأفغانية، أو التخفيف من آثار أي تحويل ضار للاهتمام أو الموارد إلى المناطق المشمولة بالعملية الانتقالية بعيداً عن المناطق غير المشمولة بها. وتواصل البعثة تيسير الحوار بين الشركاء الإنمائيين وبين هؤلاء الشركاء والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بغرض كفالة مراعاة المنظورات الإنمائية في تصميم عملية الانتقال والتخطيط لها.

٣٩ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة ميدانياً العمل بشكل وثيق مع مجالس المحافظات والأفرقة العاملة القطاعية التي تقودها الوزارات التنفيذية لتعزيز ما تبذله أفرقة إعادة إعمار المقاطعات والجهات المانحة من جهود في مجال تخطيط التنمية وتقديم الدعم المتسق. وقامت البعثة، في إطار الجهود التي تبذلها نحو تحقيق المزيد من الاتساق على مستوى الأمم المتحدة، بتيسير الحوار المستمر بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أفغانستان بشأن عملية الانتقال لتحديد الصلات بين الأنشطة القائمة وأولويات الحكومة. ويشمل ذلك النظر في الأنشطة الجارية للأمم المتحدة في المجموعة الأولى من المناطق الإقليمية المرشحة للانتقال من أجل دعم أي عملية انتقال مستدامة على نحو أفضل، ولا سيما قدرة سلطات المقاطعات على تقييم الاحتياجات الإنمائية، وتحديد الثغرات الرئيسية في مجال التمويل، والتنسيق مع الإدارات التنفيذية وكذلك مع الجهات المانحة الموجودة في هذه المقاطعات.

خامسا - الحوكمة

٤٠ - أُحرز بعض التقدم في تنفيذ الإطار دون الوطني لسياسات الحوكمة، مع أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير، ويشمل ذلك التوصل إلى توافق للآراء بشأن أدوار ومسؤوليات المؤسسات الحكومية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات والبلديات والأقضية. ومن مجالات العمل الحيوية توضيح آليات الميزنة المستدامة في المقاطعات وكفالة وصول التمويل الذي توافق عليه الحكومة المركزية إلى سلطات المقاطعات والأقضية. وسيكتسب ذلك أهمية على وجه الخصوص أثناء عملية الانتقال، إذ يُرجَّح أن يتضاءل تمويل الجهات المانحة على المستوى المحلي بصفة عامة وسينبغي توجيه أموال التنمية على نحو متزايد نحو آليات الميزانية الوطنية والآليات المركزية. وفي أيار/مايو، دعت وزارة المالية المسؤولين في المقاطعات إلى اجتماع بشأن الميزنة في المقاطعات. وستبدأ الوزارة أيضا في العمل ببرنامج تجريبي للميزانية في المقاطعات لتوجيه المزيد من الأموال إلى المقاطعات في الأشهر المقبلة. وهذا تطور مهم تقوده الحكومة من المفروض أن يلقى دعماً قوياً من الجهات المانحة.

٤١ - وبدعم من البرنامج الوطني لتنمية المناطق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتمع نحو ٤٠٠ من الممثلين المنتخبين لمجتمعاتهم - وهم أعضاء مجالس التنمية في الأقضية من جميع المقاطعات الـ ٣٤ في أفغانستان - في كابل في أيار/مايو بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني

الأول لمجالس التنمية في الأقضية. وقيَّم المؤتمر ما حققته هذه المجالس من إنجازات، وحدَّد الدروس المستخلصة، ودعا الحكومة المركزية إلى دعم هذه المجالس.

٤٢ - وحوَّلت الحكومة، في إطار مساعيها لتحسين الشفافية في تعيين كبار الموظفين وتقديم الخدمات على المستوى دون الوطني، مركز نواب الحكام وحكام الأقضية من أشخاص معينين لاعتبارات سياسية إلى موظفي خدمة مدنية، وأنشأت عمليات توظيف تتسم بالشفافية وتستند إلى المؤهلات. ووظفت لجنة الخدمة المدنية والمديرية المستقلة للحكم المحلي ٥٦ حاكماً للأقضية و ١٣ نائب حاكم خلال الربع الثاني من عام ٢٠١١. وراقبت البعثة عن كثب هذه العملية ولاحظت أن العملية نُفذت بالشكل الصحيح ولاقت أصداء إيجابية لدى عامة الناس، وذلك على الرغم مما اعترضها من صعوبات على الصعيد المحلي.

٤٣ - وبدأت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في مجال مكافحة الفساد عملها في ١١ أيار/مايو. وشدد أعضاؤها الستة، (ثلاثة أعضاء أفغان وثلاثة أعضاء دوليين) الذين عُيِّنوا بموجب مرسوم رئاسي، على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان للوفاء بما توصل إليه مؤتمرا لندن وكابل من نتائج. ومن المتوقع خلال الأشهر المقبلة أن تساعد اللجنة على وضع نقاط مرجعية واضحة وموضوعية لقياس التقدم المحرز في مجال التصدي للفساد وإعداد التقارير المرحلية بشأن الأنشطة الوطنية والدولية ليطلع عليها الرئيس والبرلمان وجميع الأفغان.

٤٤ - وعلى الرغم من استمرار الصعوبات التي اعترضت العملية الانتخابية عام ٢٠١٠، هناك جهود تبذل لكفالة الاحتفاظ بالخبرات والموارد الانتخابية التي تراكمت حتى الآن وتعزيزها. ويوجد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد وضع المشروع الجديد المتعلق بالمساعدة الانتخابية المسمَّى ELECT (تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد)، في صيغته النهائية بالتشاور مع السلطات الأفغانية ومن المتوقع أن يبدأ العمل به في تموز/يوليه أو في آب/أغسطس.

سادسا - المساعدة الإنسانية

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى النزاع الدائر وتزايد عدد الحوادث الأمنية في أنحاء البلد إلى زيادة كبيرة في حالات التهجير. وتضاءلت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أكثر فأكثر نتيجة لانعدام الأمن. وتواصلت الهجمات وأعمال العنف داخل البنى التحتية المدنية وحولها، بما فيها المدارس والمرافق الطبية. وحال القتال في مناطق معينة دون التصدي للفيضانات الربيعية السنوية. ففي المنطقة الوسطى، لم تتمكن الأمم المتحدة من الوصول سوى إلى ٣٩ مقاطعة من أصل ١١١ مقاطعة، أما في داخل قندهار وما حولها

فلم تتمكن من الوصول سوى إلى خمسة أقضية من أصل ٥٥ قضاء. وقصرت وكالات الأمم المتحدة أنشطتها على مقار المقاطعات ومحيطها المباشر، فكان على المشردين داخليا في كثير من الأحيان السفر إلى المدن الرئيسية للحصول على المساعدة. وما زال العاملون في مجال المساعدة الإنسانية يتعرضون للهجمات، وصارت بعض المنظمات التي كان لها سابقا سبل وصول جيدة نسبيا تعاني من تضاؤل فرص الوصول. وفي ٢٦ أيار/مايو، وردت أنباء تتحدث عن وقوع ستة وعشرين حادثا بحق العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، في حين أُبلغ في الأسبوعين الأولين من شهر حزيران/يونيه عن وقوع ١٤ حادثا. وما زالت الكوارث الطبيعية تشكل خطراً دائما على الفئات السكانية الضعيفة. ولذلك قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وجهات شريكة له بوضع خطط طوارئ إقليمية لتبسيط سبل تبادل المعلومات، ولتوفير مخزون المعونات مسبقاً وتعزيز آليات إيتائها. وفي إطار المجهود الشامل الرامي إلى تيسير عمل الهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث، أُعدت ١٠ خطط إقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكي تكفل المنظمات الإنسانية تلبية الاحتياجات بشكل ملائم وفي الوقت المناسب، قامت بتعزيز قدراتها إلى جانب المجموعة الرائدة للوكالات الإنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤٦ - ويقوم برنامج الأغذية العالمي ببذل جهود متصلة لدعم التنمية الاقتصادية المحلية بزيادة المشتريات المحلية من المواد الغذائية مباشرة من الشركات الأفغانية المصنّعة. ففي أيار/مايو، اشترى البرنامج ٠٠٠ ٤ طن متري من القمح من صغار المزارعين أو من التعاونيات الزراعية وحوالي ٠٠٠ ٢٤ طن متري من القمح من وزارة الزراعة الأفغانية. وفي منتصف أيار/مايو، احتاج البرنامج إلى مبلغ إضافي قدره ٢٥٠ مليون دولار حتى نهاية العام لمواصلة تقديم الدعم المقرر لسبعة ملايين شخص من أفراد الفئات الضعيفة، دون وجود أي مؤشر على أن التمويل سيكون متاحا لسد النقص الحاصل. وأُجري استعراض استراتيجي لأنشطة البرنامج لمعرفة أفضل السبل الكفيلة بتحديد أولويات المساعدات الغذائية التي يقدمها نظرا لتوقعات التمويل وللأوضاع الميدانية.

٤٧ - وتجاوزت أعداد المهجرين في نهاية أيار/مايو ٤٣٦ ٤٣٥ فردا، بزيادة قدرها ٤ في المائة عن التقرير الأخير، مما يشير إلى حدوث تسارع كبير في وتيرة وحجم التهجير الناجم عن النزاع. وليس التهجير الناجم عن النزاع القائم وأوجه القصور القائمة في دعم إعادة الإدماج قضيتين إنسانيتين فحسب، ولكنهما أيضا مصدر قلق أمني كبير لما ينطويان عليه من احتمالات زعزعة الاستقرار. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لعودة ٨٢٣ ٢٣ فردا (٥٣٦ ١٩ فردا من باكستان و ٢٥٠ ٤ فردا من جمهورية إيران الإسلامية) خلال الفترة المشمولة بالتقرير ليتجاوز العدد الإجمالي للعائدين بمساعدة

المفوضية منذ عام ٢٠٠٢ حد ٤,٦ ملايين، أو ما يقرب من ٢٥ في المائة من العدد التقديري للسكان في أفغانستان. وتقوم المفوضية بالترويج لنهج أشمل لإعادة الإدماج بصورة مستدامة، وذلك عن طريق برامج تجريبية حُددت في سبع مقاطعات. ويرتبط هذا النهج ارتباطا كبيرا بالاعتبارات الإقليمية التي نوقشت في اجتماعات اللجنة الثلاثية التي عُقدت في كابُل في أوائل أيار/مايو.

٤٨ - وبينما تشير الأرقام الوطنية إلى وجود أزمة صامتة ناتجة عن عدم انتظام خمسة ملايين طفل (ما نسبته ٤٢ في المائة من جميع الأطفال) في المدارس بسبب الفقر والضعف، أُحرز تقدم كبير في تعزيز فرص الحصول على التعليم من خلال تهيئة أماكن للتعلم، وإنشاء مدارس مجتمعية وتوفير مواد التعليم والتعلم. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم دروس في محو الأمية وتنمية المهارات للأميين من فئتي الشباب والبالغين في ١٨ مقاطعة من خلال برنامج تعزيز محو الأمية في أفغانستان. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، بلغ عدد المسجلين ٤٠٠ ٩١ دارسا في ٦٥٦ ٣ صفا من صفوف محو الأمية في ١٨ مقاطعة في أفغانستان. وعلى الرغم من الحالة الأمنية السائدة في بعض المناطق، تجري الدراسة في صفوف محو الأمية بنجاح.

٤٩ - ولا تزال أفغانستان إحدى البلدان الأربعة في العالم التي يُعد شلل الأطفال مرضا متوطنا فيها، وتواصل اليونيسيف مع جهات شريكة لها دعم حملات تلقيح الأطفال ضد شلل الأطفال في البلد. وهذه الحملات أساسية لوقف انتقال فيروس شلل الأطفال، الذي ينتشر أساسا في المنطقة الجنوبية. ولكن الأوضاع الأمنية في المنطقة الجنوبية تعيق تنفيذ حملات التلقيح؛ فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوصول متعذرا إلى عدد كبير من المناطق في مقاطعة قندهار، ومؤخرا، في مقاطعة زابُل. ويتواصل استطلاع جهود ابتكارية للوصول إلى جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة في تلك المناطق من أجل تلقيحهم.

٥٠ - وقد أُحرز تقدم نحو إزالة الألغام والذخائر المتفجرة. ففي أيار/مايو، بلغت مساحة المناطق المطهّرة من الألغام والمتفجرات ما نسبته ٢٧ في المائة من المناطق المزروعة بالألغام. وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٦. ولا يزال ما مجموعه ٢٥٥ قضاء (من أصل ٣٩٨) مزروعا بالألغام.

سابعا – مكافحة المخدرات

٥١ – في آذار/مارس، في إطار المبادرة الثلاثية، قامت أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية بعملية مشتركة على المعابر الحدودية الثلاثة في مقاطعات فرح ونمروز وهيرات. ونتيجة لهذه العملية، ضُبط ما يقرب من ١ ٠٠٠ كيلوغرام من الأفيون وما يزيد على ٦٠٠ كيلوغرام من الهيروين على جانبي الحدود، وألقت الشرطة الأفغانية والشرطة الإيرانية القبض على عدد من المهربين.

٥٢ – وبدأ في أيار/مايو البرنامج الثاني لتدريب المدرِّبين في أكاديمية التدريب على مكافحة المخدرات. ويهدف البرنامج، الذي يستمر ١٢ أسبوعا، إلى تعزيز إمكانات الأكاديمية في مجال بناء القدرات لمركز للتفوق في المنطقة يكون مستقلا ويُدار بأيد أفغانية. وتعتبر هذه المبادرة المكمّلة لاستراتيجية الحكومة في مجال التنمية، مبادرة حاسمة لاستراتيجية أفغانستان المديدة في مكافحة إنتاج الأفيون بصورة غير مشروعة، والجريمة المنظمة، وتصنيع المخدرات غير المشروعة، وتهريب السلائف الكيميائية.

٥٣ – وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير زيارة رئيس قوة مكافحة المخدرات الباكستانية إلى كابُل في يومي ١ و ٢ أيار/مايو. وخلال لقاءات أجراها رئيس قوة مكافحة المخدرات مع نظرائه الأفغان، اتفق الطرفان على ضرورة اتباع نهج إقليمي لمعالجة القضايا المتعلقة بالمخدرات في أفغانستان، ودعَوا إلى إقامة تعاون أوثق بين أفغانستان والبلدان المجاورة في هذا الموضوع. وأقرّا أيضا بضرورة وضع استراتيجية مشتركة لأجل أفغانستان وباكستان لمكافحة المخدرات. كما اتفقا على أن يجري البلدان قبل نهاية شهر حزيران/يونيه أول عملية ميدانية مشتركة في إطار المبادرة الثلاثية. وشملت مبادرات أخرى متعددة الأطراف لمكافحة المخدرات، خلال الفترة قيد الاستعراض، الاجتماع السادس لكبار المسؤولين في إطار المبادرة الثلاثية بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان الذي عُقد بطهران في ٣١ أيار/مايو.

٥٤ – وقد أحرزت حكومة أفغانستان تقدما في إنشاء خدمات دوائية علاجية وخدمات وقائية من فيروس نقص المناعة البشرية. وبرنامج علاج الإدمان بالميثادون هو برنامج تجريبي لمعالجة ٢٠٠ من متعاطي المخدرات، تنفذه وزارة الصحة العامة. وأظهر تقييم خارجي أُجري في نيسان/أبريل، بدعم من منظمة الصحة العالمية، أن البرنامج يتماشى مع المبادئ التوجيهية الدولية والوطنية، وأنه برنامج فعال. بيد أن عدم انتظام إمدادات المعالجة بالميثادون في أفغانستان، الناجم عن قصر أجل الموافقات التي تمنحها السلطات الحكومية لاستيراد الميثادون، يلقي بآثار سلبية على نتائج معالجة متعاطي المخدرات.

ثامنا – دعم البعثة

٥٥ – على خلفية تدهور الحالة الأمنية وتمشيا مع توصيات إدارة شؤون السلامة والأمن، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بتنفيذ مشاريع لتعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد. ففي إطار تدبير عواقب حادث مزار شريف، ولتأمين سلامة الموظفين وكفالة حصولهم على خدمات المشورة، نُقل غالبية الموظفين الدوليين إلى كابُل ريثما تُنجز أعمال تعزيز التدابير الأمنية الإضافية في موقع ثانوي في المدينة كان يُستخدم سابقا لإيواء الموظفين فحسب. وحالما يتم الانتهاء من أعمال تعزيز التدابير الأمنية في حزيران/يونيه، سيعود عدد محدود من الموظفين الدوليين إلى مزار شريف بشكل دائم، باستخدام هذا الموقع الثانوي للمكاتب والأماكن السكنية معا. وسيكون هذا الحل حلا مؤقتا ريثما يكتمل إنشاء مكتب ومجمع سكني مخصص، ليكون المقر الإقليمي الجديد في مزار شريف. وقد وُقّعت مذكرة تفاهم مع حكومة أفغانستان في أيار/مايو، ويُتوقع إنجاز الأشغال في هذا المجمع الجديد بحلول آذار/مارس ٢٠١٢. وتستمر في قندهار أشغال بناء مجمع آمن للمكاتب الإقليمية على أرض قدمتها الحكومة مجانا، ويُتوقع الانتهاء منها بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١١. ويجري حاليا إقامة مشروع مماثل في مقاطعة باميان، حيث وُقّعت مذكرة تفاهم مع الحكومة في نيسان/أبريل، ويُنتظر أن تكتمل الأشغال في آذار/مارس ٢٠١٢.

٥٦ – ولكي تستوثق بعثة الأمم المتحدة من أن جميع أنشطة دعم البعثة لا تزال جارية على قدم وساق، فقد أجرت، في الكويت في أيار/مايو، تدريبا حيا على استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل. ويؤكد نجاح هذا التدريب جدوى الإبقاء على مكتب الدعم في مكان آمن.

٥٧ – وبالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أجرى فريق من الخبراء من مقر الأمم المتحدة استعراضا لاستكشاف الكفاءات الممكنة في دمج مكتبي دعم البعثتين في الكويت. ويُتوقع أن تُقدم إلى إدارة الدعم الميداني توصيات فريق الاستعراض لإقرارها في حزيران/يونيه. وفور الموافقة على تلك التوصيات، فإنها ستشكل الأساس لوضع مقترحي ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ للبعثتين. ويُتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع على مراحل طوال فترة سنتين.

٥٨ – وعلى الرغم من تدهور الحالة الأمنية، تمكنت بعثة الأمم المتحدة من المحافظة على معدل الشغور عند نسبة ٢١ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين وعند ١٣ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين (في نيسان/أبريل ٢٠١١). وأود أن أشكر الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم في توحيد الأحكام وشروط الخدمة لموظفين منظومة الأمم المتحدة العاملين في مواقع

العمل الشاق، مثل أفغانستان، إذ لا يزال استبقاء الموظفين ذوي الخبرة يحظى بأولوية لا تقل عما يحظى به استقدامهم من أولوية.

تاسعا – ملاحظات

٥٩ - تتصادف هذه الفترة المشمولة بالتقرير مع بداية تنفيذ عملية الانتقال نحو تولي أفغانستان دور القيادة وزمام الأمور بصورة أكبر. ويجري هذا في خضم توترات داخلية وخارجية مستمرة وكذلك على خلفية عمليات عسكرية مكثفة واستئناف الهجمات الموسمية العنيفة التي تشنّها القوات المناهضة للحكومة، والتي يتحمل السكان المدنيون العبء الأكبر منها. وإزاء هذه الخلفية، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مواءمة أولوياتها الاستراتيجية مع ولايتها التي تم تجديدها، وذلك تمشياً مع احتياجات الشعب الأفغاني وطموحاته، ودعماً للمبادرات التي تقودها الحكومة الأفغانية. ودون المساس بالاستعراض الشامل الذي طلب مجلس الأمن إجراءه بموجب قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)، ستظل هذه الأولويات كما يلي: تسهيل العمليات السياسية من أجل السلام والمصالحة، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتقديم الدعم لنظام الحكم الخاضع للمساءلة، والدعوة وتشجيع بذل جهود متسقة لدعم عملية الانتقال، وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية تيسيراً لإحلال الاستقرار في الأجلين المتوسط والطويل.

٦٠ - لقد أصبح أمن الأمم المتحدة في أفغانستان يشكل تحدياً متنامياً في وجه المنظمة. ففي أعقاب الحادث مزار شريف، تقدمتُ بتعازي ومواساتي لأسر الضحايا والمتضرِّرين. ولا زلت أكنّ أعمق الإعجاب للتفاني الذي يبديه جميع موظفي الأمم المتحدة الذين ما فتئوا يخدمون في أفغانستان، على الرغم من المخاطر المميتة التي يواجهونها مراراً أثناء أداء واجباتهم. ولا يزال أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم يحظيان باهتمام بالغ. وأنا أقدِّر في هذا الصدد الجهود التي يقوم بها ممثلي الخاص وفريقه في التصدي لهذه الشواغل. وسأواصل اهتمامي شخصياً بضمان تنفيذ التوصيات الأمنية اللازمة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر حكومة أفغانستان على جهودها والتزامها المتجدد لدعم بعثة الأمم المتحدة في هذا الشأن. كما أدعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلي للعمل على أن تُتاح للأمم المتحدة الموارد المناسبة لكي تظل ملتزمة بالعمل التزاماً تاماً ولدعم الشعب الأفغاني.

٦١ - ويساورني القلق حيال التكلفة البشرية التي يكلفها هذا النزاع وأثره على حياة الأفغان العاديين. فقد أدى استمرار انعدام الأمن إلى حدوث زيادة مطردة في عدد الضحايا المدنيين. ولا زلت أشعر بالقلق خصوصاً إزاء عدد المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء الأفغان، المتضررين بشكل عشوائي جراء النزاع. لذا، يجب على جميع الأطراف

المعنية بذل قصارى الجهود لحماية المدنيين والوفاء بواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

٦٢ - ويتطلب التقدم نحو التسوية السياسية من جميع الأطراف مضاعفة الجهود لتعزيز الثقة المتبادلة واستكشاف الفرص المتاحة لتحقيق السلام. ويقتضي في نهاية المطاف إظهار العزم على الدخول في حوار منظَّم يعالج مسائل بناء الثقة والمسائل الموضوعية على السواء. ويحتاج هذا الحوار، بدوره، إلى متحاورين تُخول لهم كل الصلاحيات ويجب أن يكون جزءا من عملية سياسية شاملة أوسع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ذلك، ولو كان ذلك للحفاظ على المكاسب السياسية التي حققتها المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان بشق الأنفس.

٦٣ - وبرنامج السلام وإعادة الإدماج هو حالياً البرنامج العامل الذي يُعنى بإعادة إدماج الأفراد المسلحين ومقاتلي الجماعات المسلحة المناوئين للحكومة المستعدّين لإلقاء أسلحتهم. ويمكن إدخال تحسينات على سبل إنجاز أعماله وبوُسع المنظمة أن تساعد في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم المحلية. وفي حين أن البرنامج بمقدوره أن يتيح للمتمردين منفذاً للهروب من القتال، فيجب عليه أن يحرص على أن يتم بشكل صحيح فحص أولئك الذين يسعون للانضمام إليه والاستفادة منه للتيقُّن من أنهم راغبون حقا في المصالحة، وليسوا مجموعات إجرامية أو سياسية تسعى إما إلى عفو شامل عما ارتكبته من جرائم في الماضي أو الاستفادة من مزايا البرنامج.

٦٤ - ويشكل القرار الذي اتخذه أعضاء مجلس الأمن بتقسيم نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، الذي أنشئ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، تطوراً إيجابياً لدعم جهود المصالحة التي تقودها أفغانستان. وينبغي لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي أن يواصلا إيلاء الاعتبار الواجب للأدوات التي يتيحها نظام الجزاءات. ومن شأن اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة من جانب جميع الأطراف أن يساعد على إرساء الأسس لعملية سياسية.

٦٥ - وفي هذا الصدد، سيواصل فريق دعم السلام التابع لبعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم والمشورة للمجلس الأعلى للسلام بشأن المسائل المتصلة بالسلام والمصالحة، بما في ذلك مشاوراته الوطنية وأنشطته للتوعية. وستقوم بعثة الأمم المتحدة أيضا بتشجيع ودعم الجهود الرامية إلى استقاء آراء جميع شرائح المجتمع الأفغاني وشواغلها وطموحاتها، ودعم إدراجها في عملية المصالحة الشاملة. ويكتسي إيجاد حل سياسي للنزاع يسمح بالمشاركة

الكاملة وإشراك جميع الأفغان أهميةً حاسمة لعملية انتقال تعزز الاستقرار والسلام المستدام وزيادة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦٦ - وسيكون اتخاذ خطوات إيجابية من أجل التعاون الإقليمي مهماً أيضا بالنسبة لاستدامة أي عملية سلام محتملة، وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن دعمي لاجتماع الفريق العامل، الذي تشترك في رئاسته بعثة الأمم المتحدة وتركيا، الذي عُقد في اسطنبول في مطلع حزيران/يونيه تمهيداً للمؤتمر الكامل الذي سيُعقد في اسطنبول في وقت لاحق من هذا العام. ويقتضي مجالا التجارة والأمن الإقليميين المرتبطان الثقة والتعاون بين الدول المجاورة. وسيواصل ممثلي الخاص دوره التنسيقي الإقليمي لتسهيل توثيق الحوار بين الأطراف الفاعلة الإقليمية.

٦٧ - وتواجه عملية الانتقال العديد من التحديات وهي تدخل اعتبارا من تموز/يوليه مرحلة تنفيذ أول مجموعة من المجالات المحددة. وستظل هذه العملية في المقام الأول إحدى المسؤوليات ذات الأولوية بالنسبة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وريثما تنضج عملية الانتقال، من المهم ضمان أن تكون عمليةً يتولاها الأفغان بأنفسهم. وكانت البعثة قد شددت على ضرورة الانخراط الشامل مع الوزارات التنفيذية الأفغانية لنجاح تخطيط هذه العملية وتنفيذها. وستسعى المكاتب الميدانية التابعة للبعثة جاهدة إلى دعم مساهمة سلطات الحكم المحلي في هذه العملية.

٦٨ - وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية، إلى جانب البعثة التدريبية التابعة لمنظمة حلف الأطلسي في أفغانستان، قيادة الجهود الدولية لبناء القدرات والجهود المبذولة لإصلاح قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وقد تحسن الأداء العام لقوات الأمن الأفغانية نتيجة للجهود المركزة المبذولة في مجالي التدريب وبناء القدرات. ويجب أن تواصل عملية الانتقال التي تتولى في إطارها أفغانستان جميع المسؤوليات الأمنية الاستفادة من هذه الجهود.

٦٩ - ومن الأهمية بمكان أن تُدار عملية الانتقال بحيث تفضي إلى تحسُّن في الأوضاع الأمنية وكذلك تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية للسكان. يجب أن يستمر تقديم المساعدة الإنمائية، وهي إحدى "ثمار السلام" الجليّة، للمناطق التي تمر حالياً بعملية الانتقال، فضلا عن سائر المقاطعات.

٧٠ - ولكي يتأتى الأمن البشري الصحيح، يجب أن يكون الأفغان قادرون على رؤية مظالمهم تُعالج وأن تُيسَّر لهم سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والفرص الاقتصادية وحرية التنقل والحماية من الجماعات الإجرامية والمسلحة. ويكتسي إنشاء

إطار شرعي وكفؤ للحكم على المستوى المحلي، وكذلك إقامة علاقات وظيفية بين الحكومة المركزية وسلطات الحكم المحلي، أهمية حاسمة لاستقرار أفغانستان وازدهارها. ومن شأن عدم الاتفاق على إنشاء برنامج لصندوق النقد الدولي أن يؤثر سلباً على البدء في تنفيذ خطة الحكومة ذات الأولوية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. ويمكن لأي تأخير مطوّل في تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية بسبب وقف التمويل أو تخفيضه، أن يؤدي إلى اختلال التوازن بين العناصر المدنية والعسكرية لعملية الانتقال في أفغانستان، التي من المقرر أن تبدأ في أواخر شهر تموز/يوليه.

٧١ - وقد أثبت تدشين لجنة الرصد والتقييم المستقلة المشتركة المعنية بمكافحة الفساد مدى تصميم الحكومة على تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في مؤتمري لندن وكابُل. وأنا أرحب بانطلاق عمل اللجنة وأشجعها كل التشجيع في جهودها لمعالجة هذه القضية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على السواء. وأشجع جميع الأطراف على الاعتراف بقيمة أعمال اللجنة سواء كمنطلق للمساعدة في الحد من الفساد وتحقيق الحكم الرشيد، أو كإجراء لبناء الثقة يعزز الشفافية والمساءلة.

٧٢ - وكانت الضوابط والتوازنات بين فروع الحكومة الثلاثة موضوع توتر وتفاوض على حد سواء في ديمقراطية أفغانستان الوليدة. فقد صرف التحقيق الذي أجرته المحكمة الخاصة انتباه أعضاء مجلس الشعب عن القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمال الهيئة التشريعية، إذ أن نتائج عملية الفرز التي قامت بها المحكمة الخاصة تهدد بإسقاط العديد من الأعضاء. وقد تقوِّض تبعاتُ هذه القرارات الوشيكة الأنشطة الانتخابية المقبلة، إذا لم يُتعامل معها بالشكل الصحيح.

٧٣ - ولا تزال الأمم المتحدة في أفغانستان ملتزمة بمبدأ ”توحيد الأداء“. ولهذه الغاية، يسرّني أن أعلن أن فريق الأمم المتحدة في أفغانستان، تحت قيادة ممثلي الخاص، أنجز الإطار الاستراتيجي المتكامل. وقد تمت هيكلة الإطار الاستراتيجي المتكامل على نحو يكفل تزامنه مع استعراض منتصف المدة المقبل لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وبالتالي فإن الإطار الاستراتيجي المتكامل ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو بمثابة آلية لتحقيق قدر أكبر من التماسك في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتنفيذ برامجها دعماً لعملية كابُل.

٧٤ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، بدأتُ الاستعدادات لإجراء استعراض شامل للأنشطة التي كُلفت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وما تقدمه الأمم المتحدة من دعم في أفغانستان. وسيجرى هذا الاستعراض بالتشاور مع

حكومة أفغانستان والجهات الدولية ذات الصلة، وسيُنير الطريق لاستعراض ولاية البعثة الذي سيجريه المجلس في آذار/مارس ٢٠١٢.

٧٥ - وختاماً، أود أن أشكر ممثلي الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان، الوطنيين منهم والدوليين، على تفانيهم والتزامهم لكي تنعم أفغانستان بمزيد من السلم والرخاء والاستقرار.